



بيان

1388 هـ / 2017 م

السيدة أسماء حمزة

عضو وفد دولة قطر

الى

السيد / ( )

أمام

المجلس القومى لادارة

م

سيادة القاهن على الصعد

له طم

1388 هـ / 2017 م

مدممة بلادي، أن تثبت على الحدود المبدولة في أعداد التقريب القوم

والشامل للأمين العام، الوارد في الوثيقة A/71/169 والمعنون " تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون"، والذم بمؤكد التباطؤ المشقة بين سيادة

القانون والأركان الثلاثة للأمم المتحدة وهي السلام والأمن الدوليين، والتنمية، وحقوق الإنسان.

السيدات والسادة الموقرون،

يُعَدُّ احترام سيادة القانون وترسيخه في كافة مفاصل الحياة الركيزة الأساسية لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وقد أكدَّ المجتمع الدولي في اعلاناته وقراراته على ضرورة وجود أطر قانونية واضحة لإدماج سيادة القانون في كافة

بسيادة القانون يقع في صلب مسؤوليات الدول على المستويين الوطني والدولي،

سواء كان ذلك في إطار حماية حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية



يعرب وفد دولة قطر عن ارتياحه للأولوية التي حظي بها موضوع سيادة القانون في جدول أعمال خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتدعم

بين سيادة القانون وبين تعزيز الأمن والسلام، والتنمية، والحكم الرشيد، ومنع

البلدان، مما يستلزم وجود مؤسسات فعالة متاحة للجميع وتكرس مبدأ سيادة القانون.

مضمن هذا السياق، فإن تنفيذ وتعزز سيادة القانون يستلزم احتتام الآليات التي

التي تلتزم بها الدول الأعضاء لتحقيق الإنجاز، وكافية